الصلف

عصام شلهوب

الأجور بين تصحيح ملحّ وإصلاح مؤجّل ضغط الضرائب يأكل القدرة الشرائيّة

في لحظة مالية دقيقة تعيشها البلاد، تتقاطع مواقف رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان بشارة الاسمر والنائب السابق العميد المتقاعد شامل روكز رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة، عند نقطة واحدة: الاجور لم تعد مسألة مطلبية فئوية، بل قضية استقرار اجتماعي واقتصادي تمس صلب الكيان المالي للدولة

ينطلق بشارة الاسمر من زاوية القدرة الشرائية، معتبرا ان الحد الادنى للأجر لم يعد يلامس الحد الادنى من العيش الكريم، في ظل تضخم مستمر وضرائب غير مباشرة تطال الجميع، وفي مقدمها ضريبة القيمة المضافة ورسوم المحروقات. بالنسبة اليه، اي زيادة اسمية في الرواتب تفرغ من مضمونها إذا ترافقت مع ارتفاع في اسعار البنزين والسلع الاساسية، مما يؤدي عمليا الى استرداد الدولة ما تمنحه بيدها الاخرى. في المقابل، يركز شامل روكز على البعد البنيوي للقرارات الحكومية، محذرا من تكرار نمط سياسات مالية قصيرة الامد لا تعالج جذور الازمة. فهو يرى ان اي تصحيح للأجور يجب ان يكون جزءا من خطة اصلاحية متكاملة، لا اجراء معزولا يمول عبر زيادة الرسوم والضرائب. كما يضع مسألة رواتب المتقاعدين والعسكريين في صلب النقاش، معتبرا ان تجاهل العدالة في هيكلية الرواتب والتقديمات يضرب معنويات القطاع العام ويهدد تماسك مؤسسات الدولة.

في ظل هذا التباين المتكامل في الزوايا، يتحول ملف الاجور من نقاش تقني حول ارقام ونسب، الى اختبار حقيقي لقدرة الحكومة على الموازنة بين العدالة الاجتماعية والاستقرار النقدي، وبين الحاجة الى تصحيح الرواتب وضرورة تجنب موجة تضخمية جديدة. لكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: هل نحن امام مقاربة اصلاحية شاملة تعيد التوازن بين الدولة وموظفيها، أم امام حلقة جديدة من السياسات الظرفية التي تؤجل الانفجار ولا تمنعه؟

"الامن العام" التقت رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان بشارة الأسمر، والنائب السابق العميد المتقاعد شامل روكز رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة.

الاسمر: الاجر مقابل الحد الأدنى فجوة تتسع يوميا

■ هل تعتبرون ان تمويل زيادات القطاع العام عبر رفع الـ TVA الى 12% وفرض 300 ألف ليرة ضريبة على البنزين يشكل خيارا عادلا اجتماعيا؟

□ انها قرارات عشوائية وغير مدروسة. ضريبة القيمة المضافة بطبيعتها ضريبة غير مباشرة، تطال الجميع من دون تمييز، لكنها تصيب اصحاب الدخل المحدود أكثر من غيرهم. وتصنف ضريبة القيمة المضافة اقتصاديا كضريبة استهلاكية ذات اثر ارتدادي، اي ان عبئها النسبي يكون اكبر على الفئات ذات الدخل المنخفض. وقد حذر البنك الدولي في تقارير عن الدول الهشة والمتوسطة الدخل، من ان الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة من دون شبكات حماية اجتماعية فعالة، يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر. كما يدعو صندوق النقد الدولي في تقاريره الخاصة بلبنان، الى تحسين العدالة الضريبية وتوسيع القاعدة التصاعدية بدل التركيز على الضرائب الاستهلاكية. اما البنزين فهو اخطر من الـ"TVA"، لأن المحروقات تاريخيا محرك اساسي للتضخم. وتؤكد بيانات مؤشر اسعار الاستهلاك الصادرة عن ادارة الاحصاء المركزي، وجود ارتباط مباشر بين ارتفاع اسعار المحروقات وزيادة كلفة النقل والمواد الغذائية. كما تشير دراسات منظمة العمل الدولية، الى ان التضخم في السلع الاساسية يؤدي الى تآكل سريع في الاجور الحقيقية، مما يعني ان اي زيادة اسمية في الرواتب قد تتبخر خلال اشهر اذا لم تكن مستدامة وممولة بوضوح.

■ اذاً كيف تقيمون واقع الاجور الحالي مقارنة بكلفة المعيشة؟

□ واقع الاجور سيئ جدا، كما ان الحد الادنى اللازم لعيش كريم يناهز 1200 دولار شهريا. هذا الرقم ينسجم مع مفهوم "الاجر المعيشي" المعتمد دوليا، الذي يشمل كلفة السكن، الغذاء، الصحة، التعليم، النقل والاتصالات. وتظهر تقارير برنامج الاغذية العالمي ارتفاعا مستمرا في كلفة السلة الغذائية في لبنان خلال السنوات الاخيرة. كما تشير تقديرات الدولية للمعلومات الى زيادات كبيرة في بدلات الايجار والخدمات الاساسية. عندما نتحدث عن عيش لائق نقصد سكنا مناسبا، تعليما جيدا، طبابة مغطاة، وفواتير يمكن تحملها. اليوم الحد الادنى الرسمي لا يوازي سوى جزء بسيط من هذه الكلفة. ففي حين لا يزال الحد الادنى للأجور في لبنان في حدود 310 دولارات تقريبا وفق سعر الصرف السائد، فان اشتراكات المياه والكهرباء والاتصالات والطبابة تضاعفت مرات عدة، فيما الجزء غير المغطى من الاستشفاء بات مرهقا حتى للمستفيدين من الصناديق الضامنة.

■ ماذا عن واقع الزيادات في القطاعين العام والخاص؟

□ ان القطاع العام يمنح زيادات تحت مسمى "مساعدات" وحوافز وبدلات، من دون دمجها في صلب الراتب، مما ينعكس سلبا على تعويضات نهاية الخدمة ورواتب التقاعد. عند التقاعد، يكتشف الموظف او العسكري ان راتبه التقاعدي لا يعكس دخله الفعلي خلال سنوات الخدمة. اما في القطاع الخاص، فتعتمد مؤسسات كثيرة الالية نفسها، وتصرح عن الحد الادنى الرسمي امام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يحرم الصندوق من اشتراكات حقيقية ويضعف قدرته على تغطية الطبابة والاستشفاء بشكل فعال.

■ هل تقبلون بأن تعلق حقوق القطاع العام على تشريع ضريبي مثير للجدل، وهل لديكم حل آخر؟

□ لا نرفض اي صيغة شرط ان تكون عادلة، واشدد على شرط اساسي: يجب الا تؤدي الزيادة الى موجة تضخم جديدة أو اهتزاز في سعر الصرف. لقد وضعنا حلا آخر بالطبع. فقد اعدت دراسات بمشاركة مجلس الخدمة المدنية، وزارة المال، ومصرف لبنان، اضافة الى جهات دولية، خلصت الى ان زيادات تدريجية تمتد الى خمس سنوات يمكن ان تبقى ضمن هامش مقبول من الموازنة (بين 44% و48%) إذا ترافق ذلك مع اصلاحات فعلية في الجباية وضبط الهدر.

■ هل هناك ضمانة لتأمين التمويل؟

□ المشكلة ليست في غياب الموارد بل في ضعف الادارة. فإيرادات مؤسسات عامة مثل ادارة حصر التبغ والتنباك، شركات الاتصالات، الجمارك والمرافئ، يمكن ان تتحسن مع مكافحة التهريب والتهرب الضريبي. كما توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتوسيع الضرائب التصاعدية على الارباح المرتفعة والكماليات، باعتبارها اكثر عدالة واقل ضررا بالنمو مقارنة بالضرائب غير المباشرة.

■ هل يمكن ان تتكرر تجربة سلسلة الرتب والرواتب ونذهب الى ازمة مالية جديدة؟

□ لا شك في ان سلسلة الرتب والرواتب كانت أحد العوامل المساهمة في الازمة، لكنها لم تكن السبب الوحيد. لذلك اشدد على ان اي تصحيح اليوم يجب ان يكون جزءا من خطة اصلاح مالي واداري شاملة، لا قرارا شعبويا معزولا.

رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر.

> **التمويل من داخل الدولة لا من جيب المواطن**

■ هل نحن امام مقاربة تجزئة تراكم الضغوط من دون معالجة جذور تدهور القدرة الشرائية؟

□ لا يمكن ان نعطي الموظف زيادة بيد، ثم نستردها منه عبر البنزين والـTVA باليد الاخرى. الاصلاح لا يبدأ من جيب المواطن، بل من اصلاح بنية الدولة المالية. العمال في القطاعين العام والخاص يشكلون الشريحة الاكبر من المجتمع، واي خطة انقاذ لا تضع قدرتهم الشرائية في صلب اولوياتها ستبقى ناقصة. فبين ضغط الضرائب غير المباشرة، وتسارع التضخم، وتآكل الاجور الحقيقية، تبدو المعادلة واضحة: العدالة الضريبية، تحسين الجباية، وضبط الهدر ليست شعارات، بل هي شروط اساسية لمنع تكرار الانهيار ولإعادة بناء الثقة المفقودة بين الدولة ومواطنيها.

روكز: الدولة القوية تبدأ بعدالة الرواتب

■ هل توافقون على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمنحكم حقوقكم في مقابل الزيادات التي اقرتها؟

□ الايرادات التي تقول الحكومة انها وفرتها لتمويل هذه الحقوق ليست مقبولة اطلاقا، لأنها فرضت على مجمل الشعب اللبناني، لا سيما على الفئات الاكثر ضعفا. هذه الزيادات انعكست مباشرة على الحياة اليومية للمواطنين: من تعرفة سيارات الاجرة، الى اسعار البنزين، كلفة المعيشة في المنازل، المدارس، ربطة الخبز، الافران... كل ذلك اصاب الطبقات الفقيرة بشكل اساسي. من غير المقبول ان تمنح حقوقنا من اموال جرى ◄

◄ تحصيلها من جيوب الناس بهذه الطريقة. كان يفترض البحث عن مصادر تمويل اخرى، بدل وضع العسكريين والقطاع العام في مواجهة الرأي العام، وكأنهم سبب هذه الزيادات.

■ كيف تقيمون انعكاس رفع البنزين تحديدا على العسكريين المتقاعدين الذين يعتمد كثير منهم على سياراتهم الخاصة؟

□ رئيس الحكومة يقول ان الـ"TVA" لا تمس الفقير، باعتبار ان بعضها يتعلق باستهلاك يمكن للمواطن ان يختار شراءه او عدمه. لكن البنزين ليس سلعة كمالية بل حاجة اساسية، خصوصا في ظل غياب النقل العام. حتى لو افترضنا وجود نقل عام، فهو بدوره يعتمد على المحروقات. في دول أخرى، قد توجد بدائل كالمترو أو شبكات النقل المنظمة، اما هنا فالمواطن مضطر لاستخدام سيارته.

■ هل تحقق للمتقاعدين بعض من مطالبكم في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء؟

□ اقرت بعض المطالب لكن بصورة جزئية. فقد وافق مجلس الوزراء على تعديل قيمة التعويضات العائلية الشهرية، بحيث اصبحت مليونين و100 ألف ليرة للزوج او الزوجة، ومليون و160 الف ليرة عن كل ولد، مما يرفع مجموع التعويضات العائلية الى اكثر من 5 ملايين و200 الف ليرة. هذه التعويضات تشمل العسكريين المتقاعدين والذين في الخدمة الفعلية. كذلك اقر مشروع قانون لفتح اعتمادات اضافية في موازنة 2026 لتغطية التقديمات المدرسية للعسكريين المتقاعدين عن الاعوام الدراسية 2025-2026 و2026-2027 بنسبة 100% من التعرفة المحددة من تعاونية موظفي الدولة، واحيل المشروع الى مجلس شورى الدولة. لكن في المقابل، لم يتحقق المطلب الاساسي المتعلق برفع الرواتب بنسبة 50% قياسا بقيمتها عام 2019، بشكل تدريجي ومنظم. ما اقر فعليا هو 6 رواتب اضافية، الا ان تنفيذها لا يزال مرتبطا بإصدار قانون من مجلس النواب، وهو امر غير مضمون حتى الان.

■ هل تعتبرون ان منح 6 رواتب اضافية وفق اساس 2019 يعوض فعليا ما خسره العسكريون

النائب السابق ورئيس رابطة قدماء القوى المسلحة العميد شامل روكز.

> **نرفض وضع العسكريين في مواجهة الرأي العام**

المتقاعدون من قدرتهم الشرائية، ام ان التضخم المتوقع بعد رفع البنزين والـ TVA سيبتلع هذه الزيادة خلال اشهر؟

□ طلبنا ان تصل الزيادات تدريجا الى ما يعادل 50% من قيمة الرواتب كما كانت في العام 2019، على ان يتم ذلك على مراحل كل ستة اشهر. هذا الطرح لم يعتمد، وما حصل هو اقرار 6 رواتب، من دون معالجة جذرية لسلسلة الرتب والرواتب او لتصحيح الخلل المتراكم منذ سنوات، لذلك لا يمكن اعتبار ما تحقق كافيا.

■ هل ستوافقون على استمرار زيادة 300 ألف ليرة على صفيحة البنزين؟

□ نحن رفضنا هذه الزيادة، ونعتبر ان الشعب كله متضرر منها. بمجرد الحديث عن زيادة 300 ألف ليرة على البنزين، ترتفع اسعار السلع في المتاجر فورا، في ظل غياب الرقابة الفعالة. المازوت بدوره يؤثر على الافران، المولدات، النقل، وسلسلة الانتاج بأكملها. بالتالي، فان انعكاسات هذه الزيادة ستكون سلبية جدا.

■ ما البدائل التي اقترحتموها لتمويل الحقوق؟

□ طالبنا مرارا بوجود مصادر تمويل بديلة، منها: تحصيل مستحقات الاملاك البحرية والنهرية، تحصيل المتأخرات على المقالع والكسارات، فرض الضريبة على الارباح المحققة عبر منصة "صيرفة"، واستعادة الاموال التي اهدرت في سياسات الدعم السابقة. كل هذه المصادر يمكن ان تؤمن ايرادات تغطي الحقوق المطلوبة، بدل الاتجاه نحو الضرائب المباشرة على الناس.

■ هل لديكم أمل في الحصول على كامل حقوقكم؟

□ نعم، سنحصل على حقوقنا، لكن ليس بهذه الطريقة التي ترهق الناس. نحن لا نطلب منة، بل نطالب بحقوق ناتجة من حسومات تقاعدية تقتطع شهريا من رواتبنا. هذه اموالنا، وليست منحة من الدولة. المطلوب هو ادارة عادلة للموارد وتأمين التمويل من مصادر منصفة، لا تحميل المواطنين اعباء اضافية ووضع العسكريين في مواجهة الرأي العام.

مدرسة المنصف الدولية
١٩٤٥
MONSIF INTERNATIONAL SCHOOL
1945
Monsif - Jbeil
Phone number: 09-790170/1/2
81-174641
Website: www.monsifschool.edu.lb